السلطة القضائية في كاليفورنيا

خطة استراتيجية لإتاحة الخدمات اللغوية في محاكم كاليفورنيا

22 يناير 2015

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

بعد القيام بجهود واسعة للحصول على المعلومات واستطلاع أراء الأطراف المعنية، قام فريق العمل المشترك الخاص بخطة إتاحة الخدمات اللغوية في كاليفورنيا بإعداد *الخطة الاستراتيجية لإتاحة الخدمات اللغوية في محاكم كاليفورنيا*. يقدم هذا الملخص التنفيذي لمحة عامة عن تشكيل الخطة، إلى جانب ملخص لأبرز مساهمات وتوصيات الأطراف المعنية. لقد كان الهدف من تشكيل فريق العمل المشترك هو إعداد التوصيات التي من شأنها خلق نهج شامل لإتاحة الخدمات اللغوية لرواد المحاكم في جميع أنحاء الولاية، وفي نفس الوقت تلبية الاحتياجات الفردية للمحاكم لإتاحة درجة كبيرة من المرونة في تنفيذ توصيات الخطة. أما الهدف الأساسي فيتمثل في دمج إتاحة الخدمات اللغوية كجزء من الخدمات الأساسية في المحاكم. وقد تم نشر مشروع الخطة على الموقع الإلكتروني لمحاكم ولاية كاليفورنيا بتاريخ 31 يوليو، لإتاحة المجال للحصول على ملاحظات وتعليقات الجمهور لمدة زمنية امتدت حتى 29 سبتمبر 2014. وبعد الحصول على تعليقات الجمهور، تم تنقيح مشروع الخطة وعُرضت الخطة النهائية على المجلس القضائي لمراجعتها واعتمادها.

الأعمال السابقة للمجلس

لقد أتخذت السلطة القضائية في كاليفورنيا منذ فترة طويلة موقف مؤيد لضرورة التوسع في إتاحة الخدمات اللغوية في المحاكم. ومع ذلك، لم تعتمد السلطة بعد خطة شاملة لإتاحة الخدمات اللغوية على مستوى الولاية، والتي من شأنها تقديم توصيات وتوجيهات ونهج متناسق على مستوى الولاية لضمان إتاحة الخدمات اللغوية لكافة رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية (Limited English Proficiency, LEP). وفي يونيو 2013، تأسس فريق العمل المشترك لخطة إتاحة الخدمات اللغوية في ولاية كاليفورنيا لوضع خطة من شأنها أن تخدم جميع رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية في ولاية كاليفورنيا. وقد تشكل فريق العمل من أعضاء الهيئة الاستشارية للمترجمين الفوريين في المحاكم واللجنة الاستشارية الخاصة بتوفير سبل الإتاحة والإنصاف وأعضاء آخرين من الأطراف المعنية ومستشار إتاحة الخدمات اللغوية.

المنهجية والمعالجة

تعتبر كاليفورنيا الولاية الأكثر تنوعا على مستوى الدولة، مع ما يقرب من 7 ملايين مقيم من ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية والذين من المحتمل أن يصبحوا رواد للمحاكم ، موزعين على مساحة جغرافية واسعة، ويتحدثون أكثر من 200 لغة. لذلك، شملت الجهود المبذولة لوضع خطة شاملة لإتاحة الخدمات اللغوية على مستوى الولاية العديد من المنتديات لإشراك قادة المحاكم وغيرهم من الأطراف المعنية بإتاحة الخدمات اللغوية في جميع أنحاء الولاية من أجل الحصول على مساهمات ومدخلات قيِّمة. ولهذا الغرض، عقد فريق العمل المشترك سلسلة من جلسات الاستماع مع المسئولين التنفيذيين في المحاكم والقضاة الرؤساء والمؤسسات الخاصة بالمترجمين الفوريين (من بينها اتحاد المترجمين الفوريين ومجموعات المترجمين الفوريين العاملين بعقود في ولاية كاليفورنيا) ومزودي الخدمات القانونية. وفي جلسات الاستماع، استعرض المشاركون الخطوط العريضة لمشروع خطة إتاحة الخدمات اللغوية كما قاموا بمناقشة التحديات الهامة والفرص المتوفرة لمحاكم ولاية كاليفورنيا فيما يتعلق بإتاحة الخدمات اللغوية.

وفي أواخر فبراير وأوائل شهر مارس عام 2014، تم عقد ثلاث جلسات استماع علنية بخصوص إتاحة الخدمات اللغوية في سان فرانسيسكو ولوس أنجلوس وساكرامنتو. وقد تم إعداد إشعار بلغات متعددة عن الجلسات العلنية تضمن جدول أعمال وصحيفة وقائع والخطوط العريضة لمشروع الخطة وتم نشره على الموقع الإلكتروني لمحاكم ولاية كاليفورنيا.[1] وفي جلسات الاستماع، ساهم عدد من الخبراء بأراء من منظور الرعاية الصحية والمحاكم والتشريع على المستوي المحلي وعلى مستوى الولاية والمستوى الوطني. وقد تم إتاحة الخدمات اللغوية ذات الصلة بكل منطقة من خلال المترجمين الفوريين، كما تم إذاعة جلسات الاستماع على شبكة الإنترنت. وبعد جلسات الاستماع، نُشرت التعليقات الصوتية والمكتوبة، إلى جانب العروض

[1] انظر الصفحة الإلكترونية لفريق العمل المشترك لخطة إتاحة الخدمات اللغوية على www.courts.ca.gov/LAP.htm

المقدمة من المتحدثين أعضاء اللجان، على الموقع الإلكتروني لفريق العمل المشترك.[2] وقد لعبت وجهات النظر المدروسة والمتنوعة والقيِّمة التي قدمها الأفراد والمجموعات دورا فعالا في تطوير مشروع الخطة .

وبعد جلسات الاستماع العلنية، بدأ فريق العمل المشترك في القيام بالمهمة المعقدة المتمثلة في مراجعة وتحليل جميع مساهمات الأطراف المعنية لصياغة التوصيات المناسبة لمشروع الخطة .

اهتمامات الأطراف المعنية

على الرغم من النطاق الواسع للموضوعات والأفكار والتجارب التي تم تغطيتها ومشاركتها، فإن هناك بعض الموضوعات التي برزت على السطح بشكل واضح في جميع مراحل عملية التخطيط:

- المتحدثون ذوو الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية الذين يحتاجون إلى استخدام النظام القضائي في مجموعة متنوعة من القضايا المدنية - من قانون الأسرة إلى العنف الأسري داخل المنزل إلى عمليات الإخلاء - غير قادرين على استخدام الإجراءات القضائية بشكل مجدي بسبب العوائق اللغوية. وغالبا ما يضطر رواد المحاكم ذوو الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية إلى الاستعانة بأفراد الأسرة أو الأصدقاء للتواصل مع المحكمة في الإجراءات الحاسمة مثل جلسات الاستماع و المحاكمات. في هذه الحالة فإن هؤلاء المترجمين الذين لم يحصلوا على تدريب نادراً ما يكونوا مجهزين لتقديم المساعدة في التواصل ما بين المحكمة والمتقاضي بشكل دقيق وتام. ومن هنا يمكن القول بأن الفشل في ضمان التواصل السليم يؤدي إلى سوء الفهم والارتباك بشكل أساسي وفقدان رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية لحقوق قانونية هامة، أو عدم القدرة على الوصول إلى وسائل الانتصاف.
- لا بد من إتاحة الخدمات اللغوية في جميع نقاط التواصل الحاسمة أو الهامة التي تتم ما بين رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية ونظام المحاكم. وغالبا ما يكون رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية غير قادرين على التعامل حتى مع الخطوات الأولى في البحث عن ملاذ قانوني، مثل معرفة سبل الانتصاف أو الحماية القانونية المتاحة لهم وأين يمكن العثور عليها، ومعرفة الإجراءات القانونية المراد إتباعها، وفهم كيفية ومكان تعبئة وتقديم النماذج الخاصة بالمحاكم.
- يجب البدء بإتاحة الخدمات اللغوية قبل أن يصل رواد المحاكم ذوو الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية إلى أبواب المحكمة، ويجب البدء في ذلك من خلال التواصل مع المجتمع وجهود التعليم العام واتاحة الاستخدام المعتمد على شبكة الانترنت. ولا بد من إتاحة الخدمات اللغوية حالما يدخل رواد المحاكم ذوو الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية إلى المحكمة وفي جميع نقاط التواصل داخل المحكمة، مثل مراكز المساعدة الذاتية وخدمات الحلول البديلة للنزاعات وشبابيك الخدمة.
- قدم مديرو المحاكم تحديداً ملاحظات حول الحاجة الملحة لزيادة تمويل السلطة القضائية، وأعربوا عن قلقهم بأنه بدون وجود تمويل إضافي فإن تطبيق خطة إتاحة الخدمات اللغوية سيشكل صعوبة أو سيؤدي إلى خفض خدمات المحاكم في مجالات أخرى. وبرغم التأييد من قِبل جميع الأطراف المعنية، فإن التوسع في إتاحة الخدمات اللغوية يترتب عليه مطالب مالية من الممكن تلبيتها جزئياً من خلال الكفاءة في تزويد الخدمات اللغوية، لكن الأمر الهام هو أنه سيتطلب تمويلاً إضافياً مخصص لذلك الغرض، وليس من خلال تحويل الموارد القليلة من خدمات أخرى في المحاكم.
- إن أي جهود لتحسين عملية إتاحة الخدمات اللغوية ينبغي أن تتضمن آلية أكثر شمولية لجمع البيانات عن المجتمعات المحلية لذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية في ولاية كاليفورنيا. فالمصادر التقليدية لبيانات توزيع السكان تقلل من تقدير الأعداد الحالية للسكان ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية في الولاية، وخاصةً فيما يتعلق بالمجتمعات المعزولة لغوياً والعمال المهاجرين ومتحدثي اللغات الأصلية. وعلى صعيد مماثل، أخفقت هذه المصادر المعلوماتية في تتبع اللغات الناشئة على نحو كافٍ.

[2] نفس المرجع السابق.

- مع التوسع في الخدمات، تبقى هناك أسئلة بحاجة لإجابات حول ما إذا كان التجمع القائم للمترجمين الفوريين المسجلين والمعتمدين في المحاكم يكفي لتلبية الطلب المحتمل، لأن هناك تفاوت كبير في التوقعات الخاصة بتكاليف التوسع في إتاحة الخدمات اللغوية في جميع الإجراءات القضائية ونقاط التواصل في المحاكم. فلا بد من وضع التقديرات، ويجب أن تشمل هذه التقديرات كل التكاليف ذات الصلة، مثل التكنولوجيا والتدريب واللافتات.
- تلعب الوسائل التقنية، كالترجمة الفورية المرئية عن بعد والترجمة الفورية الهاتفية والوصول للخدمة المعتمد على الإنترنت والأدوات السمعية والمرئية متعددة اللغات دورا مهما في إتاحة الخدمات اللغوية على مستوى الولاية. ومع ذلك، على المحاكم أن تتوخى الحذر لضمان الاستخدام الملائم للتكنولوجيا في الأجواء المنوطة بذلك ووضع إجراءات الحماية لضمان حقوق إجراءات التقاضي السليمة والحفاظ على مستوى عالي من الجودة.
- إن أي جهود تُبذل لضمان إتاحة الخدمات اللغوية في النظام القضائي لجميع سكان كاليفورنيا بشكل جاد لا بد وأن تتضمن شراكات مع الأطراف المعنية. وتشمل هذه الأطراف المعنية مقدمي الخدمات المجتمعية، مثل مؤسسات الخدمات الاجتماعية والمدافعين عن ضحايا العنف الأسري ومزودي خدمات الصحة العقلية وبرامج معالجة تعاطي المخدرات؛ بالإضافة إلى الشركاء في مجال العدالة، مثل مؤسسات الخدمات القانونية ومؤسسات المترجمين الفوريين في المحاكم ووكلاء النيابة ومحامي الدفاع المعينين من قبل المحاكم وسلطات إنفاذ القانون والسجون ودوائر المراقبة والهيئات الإدارية وخبراء إتاحة الخدمات اللغوية.
- يجب أن يصبح النظام أكثر فاعلية في استقطاب مترجمين فوريين محتملين بينما هم في المراحل المبكرة من التعليم، وتحديداً في المدارس الثانوية، ومن ثم التوسع ليشمل ذلك برامج الكليات المجتمعية والجامعات. ويجب على المحاكم أن تقوم بإنشاء شراكات مع مزودي الخدمات التعليمية لتطوير سبيل مباشر للتحصل على مترجمين فوريين محتملين وموظفي محاكم ثنائيي اللغة.
- هناك حاجة ماسة لتدريب المسئولين القضائيين وموظفي المحاكم وموظفي الأمن بغرض (1) تحديد وتلبية احتياجات رواد المحاكم في جميع نقاط التواصل مع المحكمة؛ (2) فهم الخصائص المميزة للمجموعات العرقية المختلفة، والذي من شأنه أن يضمن التعامل المتسم بالاحترام مع رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية؛ (3) التأكد من كون المترجمين الفوريين معتمدين بالفعل أو حاصلين على تأهيل مؤقت سليم ؛ (4) تنفيذ الإجراءات القضائية في قاعة المحكمة بطريقة تساعد على إتاحة الخدمات اللغوية بمنتهى الجودة .

أهداف الخطة

حدد فريق العمل المشترك ثمانية أهداف استراتيجية واسترشد بها في تطوير الخطة، كما يلي :

- **الهدف الأول: تحسين التحديد المبكر وجمع البيانات الخاصة بالاحتياجات اللغوية**

سوف يحدد المجلس القضائي احتياجات عملية إتاحة الخدمات اللغوية لسكان كاليفورنيا ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية على مستوى الولاية، وسوف تحدد المحاكم احتياجات إتاحة الخدمات اللغوية المحددة داخل المجتمعات المحلية، وسيتم القيام بذلك في المراحل المبكرة لتفاعلات المحكمة مع رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية من سكان كاليفورنيا.

- **الهدف الثاني: توفير الوصول للخدمات اللغوية المؤهلة في جميع الإجراءات القضائية في المحاكم**

بحلول عام 2017، مع البدء في التنفيذ فورا حيثما تسمح الموارد، سوف يتم توفير مترجمين فوريين مؤهلين لرواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية في جميع إجراءات المحاكم التي تتم في قاعات محاكم كاليفورنيا، وبحلول عام 2020، سوف يتم توفير ذلك في جميع الفعاليات التي تأمر بها / تديرها المحاكم.[3]

[3] في سياق هذه الخطة، فإن مصطلح "يتم توفير" (أي يتم توفير مترجمين فوريين مؤهلين) يعني أن ذلك سيتم بدون تحميل رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية أي تكاليف وبدون استرداد للتكاليف.

- **الهدف الثالث: توفير الوصول للخدمات اللغوية في جميع نقاط التواصل خارج إطار الإجراءات القضائية**
بحلول عام 2020، سوف توفر المحاكم الوصول للخدمات اللغوية في جميع نقاط التواصل في محاكم كاليفورنيا. وسوف توفر المحاكم إشعارات للجمهور عن الخدمات اللغوية المتوفرة.

- **الهدف الرابع: توفير ترجمة متعددة اللغات ولافتات على مستوى عالي من الجودة**
سوف يقوم المجلس القضائي، بالتعاون مع المحاكم، بتحديد أفضل الممارسات والموارد المطلوبة لترجمة المستندات ولافتات المحاكم لجميع اللغات المناسبة بأعلى مستوى من الجودة.

- **الهدف الخامس: توسيع نطاق إتاحة الخدمات اللغوية بمستوى عالي من الجودة من خلال توظيف وتدريب مزودي الخدمات اللغوية**
سوف تضمن المحاكم والمجلس القضائي قيام جميع مزودي الخدمات اللغوية بتقديم خدمات عالية الجودة. وسوف تحدد المحاكم والمجلس القضائي معايير الكفاءة للموظفين والمتطوعين ثنائيي اللغة بما يلائم الخدمة المزودة، وتقوم بتوفير التدريب المستمر لجميع مزودي الخدمات اللغوية، كما ستبادر في استقطاب الأشخاص المهتمين بالعمل كمترجمين فوريين أو كموظفي محاكم ثنائيي اللغة.

- **الهدف السادس: توفير التدريب للسلطة القضائية على سياسات وإجراءات إتاحة الخدمات اللغوية**
سوف يحصل مسئولو الجهاز القضائي ومديرو وموظفو المحاكم على تدريب خاص بسياسات وإجراءات ومعايير إتاحة الخدمات اللغوية لكي يتسنى لهم التعامل مع احتياجات رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية بشكل متناسق وفعال، مع القيام بإتاحة الخدمات اللغوية بكفاءة من الزواية الثقافية.

- **الهدف السابع: التواصل مع المجتمعات المحلية بشأن إتاحة الخدمات اللغوية**
سيقوم المجلس القضائي والمحاكم بالتواصل وبالدخول في شراكات مع المجتمعات المحلية لذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية ومع المؤسسات التي تخدمهم.

- **الهدف الثامن: تحديد النظم والتمويل والتشريعات اللازمة لتنفيذ الخطة وإدارة إتاحة الخدمات اللغوية**
لإتمام التوسع المنهجي في إتاحة الخدمات اللغوية، سوف يقوم المجلس القضائي بـ : (1) تأمين التمويل الكافي الذي لا يؤدي إلى خفض الخدمات الأخرى التي تقدمها المحاكم؛ (2) تقديم اقتراحات لإجراء تغييرات ملائمة في القانون من حيث التعديلات القانونية والتغييرات في لوائح المحاكم؛ (3) تطوير أنظمة لتطبيق خطة إتاحة الخدمات اللغوية ومراقبة عملية إتاحة الخدمات اللغوية والحفاظ على الجودة العالية للخدمات اللغوية.

الآثار من الناحية السياسية ومن ناحية التكاليف

تقترح *الخطة الإستراتيجية لإتاحة* الخدمات اللغوية *في محاكم كاليفورنيا* نهجاً تدريجيا لتوسيع وتعزيز إتاحة الخدمات اللغوية في محاكم كاليفورنيا لجميع رواد المحاكم المحتملين من سكان كاليفورنيا ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية والذين يبلغ عددهم 7 ملايين شخص. يوجد في كاليفورنيا أكثر من 1800 مترجم فوري مسجل ومعتمد من ذوي الكفاءة، وهذا يفوق العدد الموجود في أي ولاية أخرى، ويقدم هؤلاء خدمات ترجمة فورية توازي 215000 يوم سنوياً بقيمة 92 مليون دولار في كل عام.[4] إن التوسع في إتاحة الخدمات اللغوية سوف يتطلب بالضرورة حلولاً مبتكرة والحصول على تمويل إضافي للمحاكم. وكما أشارت الأطراف المعنية أثناء عملية التخطيط، فإنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، وعلى الأخص في المجال المدني، وذلك لضمان حصول جميع رواد المحاكم على إمكانية الاستخدام المجدي لمحاكم الدولة. وإن إتاحة الخدمات اللغوية سوف تتطلب بالضرورة حلولاً مبتكرة وتمويلاً إضافياً للمحاكم دون التقليل من العمليات الجوهرية الأخرى في المحاكم.

إن أحد الأهداف الرئيسية للخطة (الهدف الثاني) ينص على أنه "بحلول عام 2017، مع البدء في التنفيذ فورا حيثما تسمح الموارد، سوف يتم توفير مترجمين فوريين مؤهلين لرواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية في جميع إجراءات المحاكم التي تتم في محاكم كاليفورنيا، وبحلول عام 2020، سوف يتم توفير ذلك في جميع الفعاليات التي تأمر بها/

[4] ان مجموع النفقات المتعلقة بالمترجمين الفوريين في المحاكم والمتكبدة على مستوى الولاية خلال 2013-2014 والمؤهلة للسداد من خلال الصندوق الاستئماني للمحاكم (TCTF) برنامج 45.45 (مترجمون فوريون بالمحاكم) قد بلغ 280 471 92 $.

تديرها المحاكم." إن العديد من القضايا المدنية، كعمليات الإخلاء والرعاية والوصاية والقضايا الأسرية التي تتضمن حضانة الأطفال وإنهاء الحقوق الأبوية تعد قضايا حاسمة في حياة سكان كاليفورنيا. كما أن البرامج والخدمات والفعاليات التي تأمر بها/تديرها المحاكم، مثل اجتماعات التسوية أو الوساطة الإلزامية، تلعب دورا أساسيا في حل النزاعات بطريقة عادلة. ومن هذا المنطلق، فإن خطة إتاحة الخدمات اللغوية تهدف إلى أن يتم البدء في الحال في عملية الإدخال التدريجي لخدمات المترجمين الفوريين في الدعاوى المدنية والفعاليات التي تأمر بها / تديرها المحاكم مع الاستمرار في ذلك طوال عملية تنفيذ الإتاحة الكاملة للخدمات اللغوية.

جهود التنفيذ

مع انتهاء مهمته، يوصي فريق العمل المشترك بالتشكيل الفوري لمجموعتين تقومان برفع التقارير إلى لجنة التنفيذ والتخطيط التابعة للمجلس القضائي: (1) فرقة عمل مختصة بتنفيذ عملية إتاحة الخدمات اللغوية، حيث ستقوم بتقديم التوصيات وتطوير الطرق والوسائل اللازمة لتطبيق خطة إتاحة الخدمات اللغوية في 58 مقاطعة، كما تقوم بالتنسيق مع المجموعات الاستشارية المعنية وموظفي المجلس القضائي بخصوص جهود التنفيذ؛ (2) تشكيل لجنة ترجمة للإشراف على بروتوكولات الترجمة الخاصة بالنماذج والمواد المكتوبة والأدوات السمعية والمرئية الخاصة بالمجلس القضائي.

الإدخال التدريجي للتوصيات

من أجل مساعدة المحاكم وجميع الأشخاص المعنيين على فهم كيفية الإدخال التدريجي للتوصيات المتضمنة في خطة إتاحة الخدمات اللغوية ليتم تنفيذها بواسطة المحاكم والمجلس القضائي خلال السنوات الخمس القادمة (2015-2020)، فقد قام ملحق (أ) (المرفق) بتجميع كافة توصيات الخطة في واحدة من الفئات الثلاثة التالية:

- **المرحلة الأولى:** هذه التوصيات عاجلة، أو ينبغي أن تكون مطبقة فعليا على أرض الواقع. ويجب البدء بتطبيق هذه التوصيات في السنة الأولى (2015).
- **المرحلة الثانية:** هذه التوصيات حاسمة، ولكنها أقل إلحاحاً، أو ربما تتطلب إكمال مهام المرحلة الأولى. ومن الممكن البدء بتطبيق هذه التوصيات على الفور، حيثما أمكن، ويجب البدء بها في أي حال بحلول السنتين الثانية-الثالثة (2016-2017).
- **المرحلة الثالثة:** هذه التوصيات حاسمة ولكنها غير عاجلة، أو معقدة وتتطلب خطوات تأسيسية هامة ووقت وموارد ليتسنى إتمامها بحلول عام 2020. ويجب البدء بتنفيذ هذه التوصيات على الفور، حيثما أمكن، أو بعد تطبيق الخطوات التأسيسية الضرورية مباشرةً.

ملحق (أ) الإدخال التدريجي للتوصيات

المرحلة الأولى: هذه التوصيات عاجلة، أو ينبغي أن تكون مطبقة فعلياً على أرض الواقع. ويجب البدء بتطبيق هذه التوصيات في السنة الأولى (2015).

#1 تحديد الاحتياجات الخاصة بإتاحة الخدمات اللغوية. تحدد المحاكم الاحتياجات الخاصة بإتاحة الخدمات اللغوية لكل شخص من رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية، ويشمل ذلك الأطراف أو الشهود أو أشخاص آخرين معنيين، وذلك في أقرب نقطة يتم فيها التواصل مع الشخص المذكور. وسيتم توثيق الاحتياجات اللغوية بوضوح واتساق في النظام الخاص بإدارة القضايا أو في أي سجل أو ملف آخر للقضايا، بما يتناسب مع نظام تسجيل معلومات القضايا القائم بالمحكمة، ويجب أن يتم تضمين هذه الإمكانية في التحديثات وعمليات التطوير المستقبلية الخاصة بهذا النظام. (المرحلة الأولى)

#2 طلبات الحصول على الخدمات اللغوية. إن تزويد المحكمة أو امتناعها عن تزويد الخدمات اللغوية يجب أن يتم تتبعه في نظام معلومات القضايا الخاص بالمحكمة، بالشكل الذي يتناسب مع إمكانيات المحكمة. وإذا لم يكن هناك إمكانية حالية لتتبع تزويد الخدمات اللغوية أو الامتناع عن تزويدها، يجب على المحاكم أن تبذل جهوداً مقبولة لتعديل أو تحديث نظمها للحصول على البيانات المتصلة بهذا الشأن في أقرب وقت ممكن. (المرحلتان الأولى والثانية)

#3 بروتوكول لشركاء العدالة للتواصل حول الاحتياجات اللغوية. يجب على المحاكم أن تقوم بوضع بروتوكولات يتمكن شركاء العدالة من خلالها من التنويه للمحكمة بأن أحد الأفراد بحاجة لمترجم فوري في أقرب نقطة تواصل ممكنة مع نظام المحكمة. (المرحلة الأولى)

#4 آليات لرواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية من أجل التعريف الذاتي. تقوم المحاكم بوضع آليات تدعو من خلالها رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية لتعريف ذاتهم كأشخاص بحاجة للخدمات اللغوية عند التواصل مع أي جانب من جوانب نظام المحاكم (على سبيل المثال استخدام بطاقات "أنا أتحدث"). وفي غياب التعريف الذاتي، يجب على المسؤولين القضائيين وموظفي المحاكم المبادرة في التحقق من الاحتياجات اللغوية لرواد المحاكم. (المرحلة الأولى)

#5 معلومات لرواد المحاكم حول إتاحة الخدمات اللغوية. تقوم المحاكم بإبلاغ رواد المحاكم عن إتاحة الخدمات اللغوية في أقرب نقطة تواصل ممكنة تتم ما بين رواد المحاكم والمحكمة. ويجب أن يشير الإشعار، حيثما يكون ذلك صحيحا ومناسبا، إلى أن إتاحة الخدمات اللغوية تتم مجانا. ويجب أن تضع المحاكم بعين الاعتبار بأن الحاجة لإتاحة الخدمات اللغوية قد تأتي في مرحلة مبكرة أو متأخرة في التعاملات مع المحكمة، وبالتالي يجب أن تكون المعلومات الخاصة بالخدمات اللغوية متاحة طوال مدة القضية. ويجب أن تُكتب الإشعارات باللغة الإنجليزية وعدد يصل إلى خمس لغات أخرى حسب احتياجات المجتمع المحلي التي يتم تقييمها من خلال التعاون مع شركاء العدالة والمعلومات المستمدة منهم، ويشمل هؤلاء الشركاء مزودي الخدمات القانونية والمؤسسات المجتمعية وهيئات أخرى تعمل مع ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية. ويجب أن يتم توفير الإشعارات للجمهور وشركاء العدالة وهيئات الخدمات القانونية والمؤسسات المجتمعية والهيئات الأخرى العاملة مع ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية. (المرحلة الأولى)

#6 التوسع في تقديم التقارير المتعلقة بتكلفة الخدمات اللغوية. يستمر المجلس القضائي والمحاكم في تحسين والتوسع في جمع البيانات حول خدمات المترجمين الفوريين، وتوسيع مدى التفاصيل التي تغطيها التقارير المتعلقة بتكلفة الخدمات اللغوية لتشمل المبالغ التي يتم إنفاقها على خدمات وأدوات أخرى لإتاحة الخدمات اللغوية، كالترجمات وتنسيق خدمات الترجمة الفورية أو الخدمات اللغوية والفرق في الأجور للموظفين ثنائيي اللغة واللافتات أو التقنيات متعددة اللغات. تلعب هذه المعلومات دورا حاسما في دعم مطالب التمويل عند قيام المحاكم بالتوسع في إتاحة الخدمات اللغوية لتشمل القضايا المدنية. (المرحلة الأولى)

#8 التوسع في استخدام المترجمين الفوريين في المحاكم ليشمل ذلك الدعاوى المدنية. يجب توفير مترجمين فوريين مؤهلين في محاكم كاليفورنيا لرواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية في كافة إجراءات المحاكم، بما في ذلك الدعاوى

المدنية حسب أولويتها في المادة 756 من قانون الأدلة Evidence Code (انظر ملحق "د")، ويشمل ذلك خدمات الوساطة بالمحاكم الأسرية. (المرحلتان الأولى والثانية)

#9 متطلبات التأهيل المؤقت. بانتظار تعديل النظام الداخلي لمحاكم كاليفورنيا/ اللائحة 2.893، فإنه عند وجود اسباب وجيهة، يجوز تعيين مترجم فوري غير مسجل أو غير معتمد في أي إجراءات قضائية، سواء كانت مدنية أو جنائية، فقط إذا تقرر بأنه مؤهل وذلك باتباع إجراءات التأهيل المؤقت. هذه الإجراءات مبينة في الوقت الراهن، بالنسبة للقضايا الجنائية وقضايا الجنح للأحداث، في اللائحة رقم 2.893 (وبالنسبة للقضايا المدنية، سوف يتم تحديدها عندما يتم تعديل النظام الداخلي الحالي للمحاكم). (انظر التوصية 50 حول تدريب المسئولين القضائيين وموظفي المحاكم بشأن إجراءات التأهيل المؤقت، والتوصية 70 حول تعديل اللائحة رقم 2.893 لكي تشمل القضايا المدنية.) (المرحلتان الأولى والثانية)

#10 توفير مترجمين فوريين مؤهلين لجميع الإجراءات التي تأمر بها / تديرها المحاكم. البدء بتطبيق هذه التوصية فوراً، عند توفر الموارد، على ألا يتجاوز ذلك عام 2020 في أي حال من الأحوال، حيث ستوفر المحاكم مترجمين فوريين مؤهلين في المحاكم في جميع البرامج والخدمات والفعاليات التي تأمر بها / تديرها المحاكم لجميع المتقاضين من رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية والشهود وأصحاب المصلحة في القضية. (المراحل الأولى والثانية والثالثة)

#12 تفضيل الحضور الشخصي للمترجمين الفوريين. يفضل أن يكون المترجمين الفوريين المسجلين والمعتمدين حاضرين شخصيا لتقديم خدماتهم أثناء إجراءات المحاكم، ولكن للمحكمة أن تنظر في استخدام الترجمة عن بعد حيثما يتناسب ذلك مع حدث معين. يجوز استخدام الترجمة عن بعد فقط إذا اتاحت لرواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية بالمشاركة في الإجراءات القضائية بشكل تام ومجدٍ. (المرحلة الأولى)

#13 الترجمة عن بعد في قاعة المحكمة. عند استخدام الترجمة عن بعد في قاعة المحكمة، على المحكمة أن تلبي، بقدر ما أمكن، متطلبات واعتبارات وتوجيهات الترجمة عن بعد كما تم تحديدها في ملحق (ب). (المرحلة الأولى)

#14 الحد الأدنى لمتطلبات تكنولوجيا الترجمة عن بعد. سوف تقوم فرقة العمل المختصة بالتنفيذ بوضع متطلبات الحد الأدنى للتكنولوجيا الخاصة بالترجمة عن بعد، والتي سيتم تحديثها باستمرار وسوف تتضمن الحد الأدنى لمتطلبات الترجمة الآنية والتتابعية. (المرحلة الأولى)

#15 استخدام الفيديو في الترجمة عن بعد. على المحاكم التي تستخدم الترجمة عن بعد بذل جهودها لتوفير الفيديو، الذي يُستخدم بالاقتران مع المعدات السمعية المعززة، للترجمات الفورية في قاعة المحكمة بدلاً من الاعتماد على الترجمة الفورية الهاتفية. (المرحلة الأولى)

#16 مشروع تجريبي للترجمة عن بعد باستخدام الفيديو. يتعين على المجلس القضائي تنفيذ مشروع تجريبي يتوائم مع الخطة التكتيكية للتكنولوجيا 2014-2016 الخاصة بالسلطة القضائية. ويجب أن يعمل هذا المشروع التجريبي بقدر ما أمكن على جمع البيانات ذات الصلة حول: المسائل المتعلقة بإجراءات التقاضي السليمة، ورضا المشاركين، وإذا ما كانت الترجمة عن بعد تؤدي إلى زيادة استخدام المترجمين الفوريين المسجلين والمعتمدين خلافاً للمترجمين الفوريين المؤهلين بشكل مؤقت، وفعالية التقنيات المتنوعة المتاحة (للترجمة الآنية والتتابعية على السواء)، وتحليل الجدوى الاقتصادية. ويجب أن يوضح المجلس القضائي أن المشروع التجريبي لن يعيق أو يمنع أي محكمة من مواصلة استخدام الترجمة عن بعد من تلقاء ذاتها طالما كانت تتيح لرواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية بالمشاركة في الدعاوى القضائية بشكل تام ومجدٍ. (المرحلة الأولى)

#18 إنشاء أشرطة فيديو قياسية متعددة اللغات. ينبغي على المجلس القضائي أن يستمر في إنشاء أشرطة فيديو قياسية متعددة اللغات لأنماط القضايا الكبرى والتي تصلح لأن تكون معلومات قانونية معممة وليست مخصصة لمناطق معينة، وتزويد المحاكم بهذه الأشرطة باللغات الثمانية الرئيسية في الولاية مع تعليق مكتوب بلغات أخرى. (المرحلة الأولى)

#19 التحقق من مؤهلات وأوراق اعتماد المترجمين الفوريين. ابتداءا من يناير 2015، ووفقاً للمادة 68561(g) و 68561(f) من القانون الحكومي، يجب على المسؤولين القضائيين، بالتعاون مع الموظفين الإداريين في المحاكم، التحقق من

أن المترجمين الفوريين الذين تم تعيينهم مؤهلين وأن المؤهلات وأوراق الاعتماد الخاصة بهم ممثلة بشكل صحيح في السجل وانهم قد حلفوا اليمين الخاص بالمترجمين و قدموا الملفات الخاصة بذلك للمحكمة. (انظر التوصية 50 بخصوص تدريب المسؤولين القضائيين وموظفي المحاكم على هذه المواضيع.) (المرحلة الأولى)

#22 تجنب تضارب المصالح. في غياب الظروف الطارئة، يجب على المحاكم عند تعيين مترجم فوري غير مسجل وغير معتمد ألا تعين أشخاصاً لديهم تضارب في المصالح أو تحيز فيما يتعلق بالأمر المطروح. (المرحلة الأولى)

#23 تعيين قاصرين لتوفير الترجمة الفورية. ينبغي ألا يتم تعيين قاصرين لتوفير الترجمة الفورية في إجراءات المحاكم أو في الأنشطة التي تأمر بها / تديرها المحاكم. (المرحلة الأولى)

#25 تخصيص مكتب أو ممثل لإتاحة الخدمات اللغوية. تخصص المحكمة في كل مقاطعة مكتباً أو شخصاً ممثلاً كمصدر لإتاحة الخدمات اللغوية لجميع رواد المحاكم، بالإضافة لموظفي المحاكم والمسؤولين القضائيين. وينبغي على هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص أن يكونوا قادرين على: شرح جميع الخدمات التي تزودها المحكمة والخدمات التي لا تزودها، والوصول إلى ونشر جميع معلومات المحكمة المكتوبة بعدة لغات حسب المطلوب، وأن يقدم المساعدة لرواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية وموظفي المحاكم في العثور على مصادر إتاحة الخدمات اللغوية في المحاكم. (المرحلة الأولى)

#26 تحديد نقاط التواصل الحاسمة. يجب على المحاكم أن تحدد أي من نقاط التواصل تعتبر أكثر النقاط أهمية بالنسبة لرواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية، وكلما أمكن، يجب أن تعين موظفين مؤهلين ثنائيي اللغة في هذه الأماكن. (انظر التوصية 47 التي تناقش المعايير المحتملة لمستوى التأهيل المناسب الذي يجب أن يتمتع به الموظفون ثنائيو اللغة في هذه الأماكن.) (المرحلة الأولى)

#28 تعيين موظفين ثنائيي اللغة. يجب أن تبذل المحاكم جهوداً لتعيين موظفين ثنائيي اللغة ممن يتحدثون بطلاقة اللغات الشائعة في تلك المقاطعة. ولزيادة عدد طالبي الوظائف ثنائيي اللغة، ينبغي على المحاكم أن تتواصل مع مزودي الخدمات التعليمية في المجتمع المحلي، مثل المدارس الثانوية وكليات المجتمع والجامعات المحلية لترويج الفرص المهنية المتاحة للأفراد ثنائيي اللغة في المحاكم. (المرحلة الأولى)

#34 استخدام متطوعين ثنائيي اللغة. على المحاكم أن تنظر في استخدام متطوعين ثنائيي اللغة لإتاحة الخدمات اللغوية في نقاط التواصل بخلاف إجراءات المحاكم حيثما كان ذلك مناسبا. ويجب تدريب المتطوعين والمتدربين ثنائيي اللغة والإشراف عليهم كما ينبغي. (المرحلة الأولى)

#36 تأسيس لجنة ترجمة. سوف يقوم المجلس القضائي بتأسيس لجنة ترجمة لتطوير وصياغة بروتوكول للترجمة فيما يخص ترجمة النماذج والمواد المكتوبة والأدوات السمعية والمرئية الخاصة بالمجلس القضائي. وعلى اللجنة أن تتعاون مع مؤسسات المترجمين الفوريين والمحاكم لتطوير معجم للمصطلحات القانونية في جميع اللغات المعتمدة، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الإقليمية، وذلك للحفاظ على الاتساق في ترجمة المصطلحات القانونية. وسوف تشمل مسئوليات اللجنة أيضاً تحديد المؤهلات للمترجمين وتحديد الأولويات والتنسيق والإشراف على ترجمة المواد. ويجب أن يتضمن تأهيل المترجمين استيفاء متطلب التخصص في المحاكم أو الترجمة القانونية والحصول على شهادة معتمدة من جمعية المترجمين الأمريكيين (ATA) أو إذا تقرر أن المترجم قادر على تزويد خدمات الترجمة بكفاءة استناداً إلى الخبرة والتعليم والتوصيات الحائز عليها. وعندما يتم وضع بروتوكول الترجمة الخاص بالمجلس القضائي، ينبغي على المحاكم الفردية أن تقوم بوضع إجراءات مماثلة لضبط الجودة ولنهج الترجمة فيما يخص ترجمة النماذج المحلية والمواد الاستعلامية والسجلات وأشرطة الفيديو التي تهدف إلى توفير المعلومات للجمهور. وينبغي على المواقع الإلكترونية التابعة للمحاكم المحلية أن تستخدم مترجمين مؤهلين على نحو مماثل لترجمة المعلومات بالموقع. ومن المفضل أن تدخل المحاكم في شراكة مع المؤسسات المجتمعية لتنفيذ هذه التوصية. (المرحلة الأولى)

#37 العينات والنماذج متعددة اللغات على مستوى الولاية. سوف يتعاون المجلس القضائي مع المحاكم لتزويد رواد المحاكم بعينات ونماذج للمعلومات متعددة اللغات قابلة للتطبيق على مستوى الولاية ويمكن تطويعها للاستخدام المحلي. (المرحلة الأولى)

#38 نشر الترجمات على شبكة الانترنت. سوف يقوم موظفو المجلس القضائي بنشر الترجمات المكتوبة للنماذج والمعلومات والمواد التعليمية على الموقع الإلكتروني لمحاكم كاليفورنيا عندما تكون متوفرة لكي يتسنى للجمهور الإطلاع عليها، وسوف يرسلون إشعاراً للمحاكم بتوفرها لكي تتمكن هذه المحاكم من وضع روابط لهذه المنشورات على مواقعها الإلكترونية. (المرحلة الأولى)

#40 ترجمة قرارات المحاكم. سوف توفر المحاكم ترجمات شفوية لقرارات المحاكم، وينبغي أن تنظر في تزويد رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية بترجمات مكتوبة لتلك القرارات عند الضرورة. وكحد أدنى، ينبغي على المحاكم أن توفر نسخة مترجمة من نموذج المجلس القضائي ذي الصلة لمساعدة المتقاضين على مقارنة قرار المحكمة الخاص بهم بالنموذج المترجم. (المرحلة الأولى)

#43 معايير مؤهلات المترجمين الفوريين. سوف تكفل المحاكم والمجلس القضائي والهيئة الاستشارية للمترجمين الفوريين في المحاكم (CIAP) بأن يكون جميع المترجمين الذين يقدمون الخدمات اللغوية لرواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية مؤهلين وأكفاء. ويجب أن تبقى معايير المؤهلات الحالية سارية المفعول، وسوف تتم مراجعتها بانتظام من قبل الهيئة الاستشارية للمترجمين الفوريين. (المرحلة الأولى)

#44 التوجيه والإرشاد المتاح على شبكة الانترنت للمترجمين الفوريين الجدد. سوف يظل برنامج التوجيه والإرشاد على مستوى الولاية متاحا على الانترنت لتسهيل التدريب المبدئي للمترجمين الفوريين الجدد العاملين في المحاكم. (المرحلة الأولى)

#45 التدريب للمترجمين الفوريين المرتقبين. على المجلس القضائي والمحاكم التعاون مع مؤسسات المترجمين الفوريين ومزودي الخدمات التعليمية (بالإضافة إلى أجهزة التعليم في كليات المجتمع وجامعات ولاية كاليفورنيا) لدراسة سبل تهيئة المترجمين المرتقبين لاجتياز امتحان الاعتماد على نحو أفضل. ويجب أن تتضمن هذه الجهود:

- الشراكة من أجل تطوير اختبارات ودورات تحضيرية للاستعداد للامتحان.
- خلق فرص للتدريب والإرشاد داخل المحاكم والهيئات القانونية ذات الصلة (كالتعاون مع مزودي الخدمات القانونية أو غيرهم من المهنيين القانونيين) للمساهمة في تدريب وإعداد المترجمين الفوريين المرتقبين في كافة المجالات القانونية.

(المرحلة الأولى)

#46 تدريب المترجمين الفوريين على ترجمة القضايا المدنية والترجمة عن بعد. على المجلس القضائي ومؤسسات المترجمين الفوريين والمجموعات التعليمية أن تتعاون لإنشاء برامج تدريب لمن سيقومون بالترجمة الفورية للقضايا المدنية والذين سيقومون بتزويد خدمات الترجمة عن بعد. (المرحلة الأولى)

#47 معايير الكفاءة اللغوية للموظفين ثنائيي اللغة. يجب أن تكفل المحاكم أن يتمتع الموظفون ثنائيو اللغة الذين يقدمون المعلومات لرواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية بالكفاءة في اللغات التي يتواصلون بها. ويجب على جميع الموظفين المعينين كموظفين ثنائيي اللغة من قبل المحاكم أن يلبوا الحد الأدنى من المعايير المتوافقة مع المستوى المتوسط "Intermediate mid" كما هو محدد وفقاً لتوجيهات المجلس الأمريكي الخاص بتعليم اللغات الأجنبية (The American Council on the Teaching of Foreign languages). (انظر ملحق "ح"). ومن الممكن استخدام امتحان الكفاءة الشفهية القائم والمتوفر من خلال برنامج دعم إتاحة الخدمات اللغوية في المحاكم الخاص بالمجلس القضائي (CLASP) بواسطة المحاكم لإثبات كفاءة الموظفين في اللغات الأجنبية. ويجب ألا تعتمد المحاكم على التقييم الذاتي من قبل الموظفين ثنائيي اللغة لتحديد كفاءتهم اللغوية. (المرحلة الأولى)

#48 المعايير والتدريب الإلكتروني للموظفين ثنائيي اللغة. غير الحد الأدنى المحدد ، سوف يتعاون موظفي المجلس القضائي مع المحاكم من أجل: (أ) تحديد معايير الكفاءة اللغوية لنقاط تواصل محددة مع الجمهور داخل المحكمة؛ (ب) تطوير وتنفيذ برنامج تدريب على الانترنت للموظفين ثنائيي اللغة. (المرحلة الأولى)

50# تدريب السلطة القضائية بشأن خطة إتاحة الخدمات اللغوية. سوف يتلقى المسؤولون القضائيون، بما في ذلك القضاة المؤقتين ومديري وموظفي المحاكم التدريب فيما يتعلق بسياسات ومتطلبات إتاحة الخدمات اللغوية في السلطة القضائية كما هي مفصلة في خطة إتاحة الخدمات اللغوية، وكذلك سياسات وإجراءات محاكمهم الفردية. وعلى المحاكم أن تحدد جدولاً زمنياً للتدريب الإضافي عندما يتم تحديث أو تغيير السياسات. ويجب أن تشمل هذه التدريبات:

- الطرق المثلى لإدارة إجراءات المحاكم التي يشارك فيها المترجمون الفوريون، بما في ذلك فهم الجهد والتركيز العقلي المطلوب للترجمة الفورية، والإرهاق الذي يمثل تحديا للمترجمين الفوريين، والحاجة لضبط معدلات النطق والحوار السريع، والنظر في استخدام الترجمة الفورية الجماعية عندما يكون ذلك مناسبا.
- الواجب الأخلاقي للمترجم الفوري فيما يخص توضيح الأمور أثناء الترجمة والتبليغ عن معوقات الأداء.
- الإجراءات المطلوبة لتعيين واستخدام مترجم فوري مؤهل مؤقتا، ولتنازل رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية عن خدمات المترجم الفوري، إذا تطلب الأمر ذلك.
- المتطلبات القانونية لإثبات شهادات المترجم الفوري في السجل.
- التقنيات المتاحة والحد الأدنى للمعايير الفنية والتشغيلية لتزويد الترجمة عن بعد.
- التعامل بجدارة مع رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية فيما يتعلق بالأبعاد الثقافية.

سوف يعمل موظفو المجلس القضائي على تطوير مناهج التدريب، بالإضافة إلى أدلة وكتيبات مرجعية تتعامل مع كافة مكونات التدريب، وتوزيعها على جميع المحاكم لتكييفها مع الاحتياجات المحلية. (المرحلة الأولى)

52# بطاقات معلومات لهيئة المحكمة حول إتاحة الخدمات اللغوية. يجب على موظفي المجلس القضائي تطوير بطاقات معلومات تلخص أبرز سياسات وإجراءات إتاحة الخدمات اللغوية والمصادر المتاحة لمساعدة هيئة المحكمة على التعامل مع المسائل اللغوية التي تطرأ في قاعة المحكمة، بما في ذلك السياسات المتصلة بالترجمة عن بعد. (المرحلة الأولى)

56# حشد التأييد للحصول على تمويل كافي. سوف تقوم السلطة القضائية بحشد التأييد للتمويل الكافي اللازم لإتاحة الخدمات اللغوية الشاملة. ويجب أن تعكس مطالب التمويل الإدخال التدريجي لخطة إتاحة الخدمات اللغوية، ويجب أن تسعى لضمان عدم تأثير هذه المطالب سلبا على تمويل الخدمات والعمليات الأخرى في المحاكم. (المرحلة الأولى)

57# استخدام البيانات لمطالب التمويل. يجب أن ترتكز مطالب التمويل لإتاحة الخدمات اللغوية الشاملة على أفضل البيانات المتاحة التي تحدد الموارد اللازمة لتطبيق التوصيات في خطة إتاحة الخدمات اللغوية. ومن الممكن أن تشمل هذه البيانات معلومات يتم جمعها بخصوص قرار المجلس القضائي الأخير الخاص بالتوسع في استخدام أموال برنامج 45.45 للقضايا المدنية إذا كان الأطراف في هذه القضايا معوزين، والمعلومات التي يتم جمعها لتقرير الاحتياجات اللغوية واستخدام المترجمين الفوريين لسنة 2015، والمعلومات التي يمكن استخلاصها من دراسة تقييم الموارد (التي تلقي الضوء على عبء العمل لدى موظفي المحاكم)، بالإضافة إلى السجلات أخرى للمحاكم (على سبيل المثال: سجلات مركز المساعدة الذاتية الخاصة برواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية). (المرحلة الأولى)

58# سعي المجلس القضائي للحصول على فرص تمويل أخرى. سوف يسعى موظفو المجلس القضائي للحصول على فرص تمويل ملائمة من هيئات فدرالية وعلى مستوى الولاية ومؤسسات غير ربحية، مثل المركز الوطني لمحاكم الولاية، والتي تلائم بشكل خاص المشاريع التي تنفذ مرة واحدة، مثل ترجمة المستندات أو إنتاج أشرطة الفيديو. (المرحلة الأولى)

59# سعي المحاكم للحصول على فرص تمويل أخرى. على المحاكم أن تسعى للحصول على فرص تمويل ملائمة على المستوى الوطني أو على مستوى الولاية أو على المستوى المحلي لدعم إتاحة الخدمات اللغوية. وعلى المحاكم أن تسعى مثلا للحصول على منح لمرة واحدة أو منح متواصلة من مؤسسات المنفعة العامة ونقابات المحامين على مستوى الولاية والمستوى المحلي والحكومات الفدرالية وعلى مستوى الولاية والهيئات الحكومية المحلية وغيرها. (المرحلة الأولى)

60# فرقة العمل المختصة بتنفيذ عملية إتاحة الخدمات اللغوية. سوف يقوم المجلس القضائي بإنشاء فرقة عمل مختصة بتنفيذ عملية إتاحة الخدمات اللغوية (يحدد اسمها لاحقاً) لوضع خطة التنفيذ وعرضها على المجلس. ويجب أن تشمل العضوية في فرقة العمل ممثلين عن الأطراف الرئيسية المعنية بإتاحة الخدمات اللغوية في المحاكم، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا

الحصر، المسؤولين القضائيين ومديري المحاكم والمترجمين الفوريين في المحاكم ومزودي الخدمات القانونية والمحامين الذين يعملون عادةً مع رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية. وكجزء من مهامها، سوف تحدد فرقة العمل التكاليف المتصلة بتنفيذ توصيات خطة إتاحة الخدمات اللغوية. وسوف تقوم فرقة العمل بالتنسيق مع المجموعات الاستشارية ذات الصلة وموظفي المجلس القضائي بخصوص تنفيذ الخطة، وسوف تتمتع بالمرونة في مراقبة وتعديل خطط التنفيذ استناداً إلى الجدوى الاقتصادية والموارد المتاحة. (المرحلة الأولى)

#61 وضع نظام للامتثال والمراقبة. سوف تقوم فرقة العمل المختصة بالتنفيذ بوضع الأنظمة اللازمة لمراقبة الامتثال لخطة إتاحة الخدمات اللغوية. وسوف يشمل ذلك مراقبة تأثير الخطة على عملية إتاحة الخدمات اللغوية على مستوى الولاية وعلى مستوى المحاكم الفردية، وتقييم الحاجة لإجراء تعديلات وتحسينات مستمرة على الخطة. (المرحلة الأولى)

#62 نموذج موحد للشكاوى. سوف تقوم فرقة العمل المختصة بالتنفيذ بتطوير نموذج موحد يكون متاحا على مستوى الولاية لتسجيل الشكاوى بخصوص إتاحة أو عدم إتاحة الخدمات اللغوية. ويجب أن يكون هذا النموذج مبسط وسهل الاستخدام بقدر ما أمكن. وسوف يتوفر النموذج في شكل نسخ ورقية في المحكمة ونسخة إلكترونية على شبكة الانترنت، ومن الممكن إكماله إلكترونياً أو تحميله وطباعته وإكماله كتابةً. وسوف تستخدم الشكاوى أيضاً كآلية لمراقبة دواعي القلق فيما يخص عملية إتاحة الخدمات اللغوية على المستوى المحلي وعلى مستوى الولاية. ويجب أن يستخدم النموذج كجزء من العمليات المتعددة المحددة في التوصيات التالية الخاصة بهذه الخطة. (المرحلة الأولى)

#63 الشكاوى المتعلقة بإتاحة الخدمات اللغوية على المستوى المحلي. سوف تطور المحاكم الفردية عملية معالجة يتمكن من خلالها رواد المحاكم ذوو الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية ووكلائهم ومحاميهم أو أشخاص مهتمين آخرين برفع شكوى بخصوص إتاحة أو عدم إتاحة المحكمة للخدمات اللغوية المناسبة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالترجمات المنتجة محلياً. ويجوز للمحاكم المحلية أن تختار صياغة إجراءاتها المحلية بالاقتداء بالإجراءات التي تم تطويرها كجزء من عملية التنفيذ. ويجب تعبئة الشكاوى في المحكمة المعنية ورفعها إلى المجلس القضائي للمساعدة في عملية المراقبة المستمرة لتنفيذ ونجاح خطة إتاحة الخدمات اللغوية. (المرحلة الأولى)

#66 مستودع لمصادر إتاحة الخدمات اللغوية على مستوى الولاية. على المجلس القضائي أن يقوم بإنشاء مستودع لمصادر إتاحة الخدمات اللغوية على مستوى الولاية، أو تطويره إذا كان قائماً، بحيث يشمل المواد المترجمة والأدوات السمعية والمرئية وغير ذلك من المواد المحددة في هذه الخطة لمساعدة المحاكم في جهودها الرامية إلى التوسع في إتاحة الخدمات اللغوية. (المرحلة الأولى)

#67 اعتماد الخطة من قبل محاكم الاستئناف والمحكمة العليا في كاليفورنيا. ينبغي على محاكم الاستئناف والمحكمة العليا في كاليفورنيا أن تناقش وتعتمد الأجزاء القابلة للتطبيق في خطة إتاحة الخدمات اللغوية مع إجراء التعديلات اللازمة. (المرحلة الأولى)

#69 الإجراءات والمبادئ التوجيهية فيما يخص الأسباب الوجيهة. ينبغي على المجلس القضائي وضع إجراءات ومبادئ توجيهية لتحديد ما يعتبر "أسباب وجيهة" لتعيين مترجمين فوريين غير معتمدين للمسائل المدنية. (المرحلة الأولى)

#70 تعديل النظام الداخلي للمحاكم ليتسنى تعيين مترجمين فوريين للدعاوى المدنية. يتعين على المجلس القضائي أن يقوم بتعديل اللائحة رقم 2.893 للمحاكم لمعالجة شأن تعيين مترجمين فوريين غير معتمدين في الدعاوى المدنية. (المرحلة الأولى)

#75 السياسة المتعلقة بالتنازل عن خدمات المترجم الفوري. سوف تقوم فرقة العمل المختصة بالتنفيذ بتطوير سياسة للتعامل مع الطلبات التي يقدمها رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية للتنازل عن خدمات المترجم الفوري. وسوف تحدد هذه السياسة معايير تكفل بأن يتم أي تنازل عن معرفة ودراية وطواعيةً، وأن يتم عمل التنازل بعد أن يقوم الشخص بالتشاور مع المحامي الخاص به، وأن يحصل التنازل على موافقة من المسؤول القضائي وفقاً لتقديره الشخصي. وسوف تعالج السياسة أي عوامل ضرورية أخرى تكفل بأن يكون التنازل ملائماً، بما في ذلك: تحديد إذا كان المترجم الفوري ضرورياً للتأكد من أن التنازل قد تم عن معرفة، والتأكد من إدخال التنازل في السجلات أو كتابةً إذا لم يكن هناك سجل رسمي للإجراء

القضائي، واشتراط السماح للأطراف، أو للمحكمة من تلقاء ذاتها، بتقديم طلب في أي وقت لإلغاء التنازل وتعيين مترجم فوري لكافة الإجراءات الأخرى. وسوف تعكس السياسة التوقع بأن طلبات التنازل ستصبح نادرة في ضوء إتاحة خدمات الترجمة الفورية المجانية، وسوف تتابع فرقة العمل المختصة بالتنفيذ مدى استخدام التنازل للمساعدة على تحديد أي تغيرات ضرورية في السياسة. (المرحلة الأولى)

المرحلة الثانية: هذه التوصيات حاسمة، ولكنها أقل إلحاحا، أو ربما تتطلب إكمال مهام المرحلة الأولى. ومن الممكن البدء بتطبيق هذه التوصيات على الفور، حيثما أمكن، ويجب البدء بها في أي حال بحلول السنتين الثانية-الثالثة (2016-2017).

2# طلبات الحصول على الخدمات اللغوية. إن تزويد المحكمة أو امتناعها عن تزويد الخدمات اللغوية يجب أن يتم تتبعه في نظام معلومات القضايا الخاص بالمحكمة، بالشكل الذي يتناسب مع إمكانيات المحكمة. وإذا لم يكن هناك إمكانية حالية لتتبع تزويد الخدمات اللغوية أو الامتناع عن تزويدها، يجب على المحاكم أن تبذل جهوداً مقبولة لتعديل أو تحديث نظمها للحصول على البيانات المتصلة بهذا الشأن في أقرب وقت ممكن. (المرحلتان الأولى والثانية)

7# مراجعة بيانات أخرى أبعد من نطاق التعداد السكاني الرسمي الأمريكي. يجب على المجلس القضائي والمحاكم جمع البيانات للتنبؤ بأعداد ولغات رواد المحاكم المحتملين ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية. وحيثما يتم جمع بيانات، بما في ذلك بيانات لهذه الأغراض، فإنه يجب على المحاكم والمجلس القضائي النظر إلى مصادر أخرى للبيانات أبعد من نطاق التعداد السكاني الرسمي الأمريكي، مثل أنظمة المدارس ودوائر الصحة والخدمات الاجتماعية في المقاطعات والهيئات المجتمعية المحلية. (المرحلة الثانية)

8# التوسع في استخدام المترجمين الفوريين في المحاكم ليشمل ذلك الدعاوى المدنية. يجب توفير مترجمين فوريين مؤهلين في محاكم كاليفورنيا لرواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية في كل الإجراءات القضائية، بما في ذلك الدعاوى المدنية حسب أولويتها في المادة 756 من قانون الأدلة Evidence Code (انظر ملحق "د")، ويشمل ذلك خدمات الوساطة بالمحاكم الأسرية. (المرحلتان الأولى والثانية)

9# متطلبات التأهيل المؤقت. بانتظار تعديل النظام الداخلي لمحاكم كاليفورنيا/ اللائحة رقم 2.893، فإنه عند وجود اسباب وجيهة، يجوز تعيين مترجم فوري غير مسجل أو غير معتمد في أي إجراءات قضائية، سواء كانت مدنية أو جنائية، فقط إذا تقرر بأنه مؤهل وذلك باتباع إجراءات التأهيل المؤقت. هذه الإجراءات مبينة في الوقت الراهن، بالنسبة للقضايا الجنائية وقضايا الجنح للأحداث، في اللائحة رقم 2.893 (وبالنسبة للقضايا المدنية، سوف يتم تحديدها عندما يتم تعديل النظام الداخلي الحالي للمحاكم). (انظر التوصية 50 حول تدريب المسئولين القضائيين وموظفي المحاكم بشأن إجراءات التأهيل المؤقت، والتوصية 70 حول تعديل اللائحة رقم 2.893 لكي تشمل القضايا المدنية.) (المرحلتان الأولى والثانية)

10# توفير مترجمين فوريين مؤهلين لجميع الإجراءات التي تأمر بها / تديرها المحاكم. البدء بتطبيق هذه التوصية فوراً، عند توفر الموارد، على ألا يتجاوز ذلك عام 2020 في أي حال من الأحوال، حيث ستوفر المحاكم مترجمين فوريين مؤهلين في المحاكم في جميع البرامج والخدمات والفعاليات التي تأمر بها / تديرها المحاكم لجميع المتقاضين من رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية والشهود وأصحاب المصلحة في القضية. (المراحل الأولى والثانية والثالثة)

11# مراعاة قدرة مزودي الخدمات على إتاحة الخدمات اللغوية عند اتخاذ قرارات المحكمة. يجب ألا يطلب من رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية المشاركة في برنامج تأمر به المحكمة إذا لم يقدم هذا البرنامج خدمات لغوية مناسبة يسهل الوصول إليها. وإذا لم يطلب أحد المسئولين القضائيين المشاركة في الخدمات بسبب انعدام الخدمات اللغوية في البرنامج، فيجب على المحكمة أن تطلب من المتقاضي المشاركة في برنامج بديل ملائم يتيح الخدمات اللغوية لرواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية. عند إصدار الأحكام والقرارات، يجب على المحكمة أن تتحقق إذا ما كانت الخدمات اللغوية متاحة في البرنامج لضمان قدرة رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية على تلبية متطلبات المحكمة. (المرحلة الثانية)

#17 مشروع تجريبي لتجمع مركزي للمترجمين عن بعد. لتحقيق الاستفادة القصوى من المترجمين الفوريين المسجلين والمعتمدين من ذوي المهارة العالية في ولاية كاليفورنيا، ينبغي على المجلس القضائي أن ينظر في إنشاء برنامج تجريبي يعمل من خلاله على توفير مترجمين فوريين مسجلين ومعتمدين يكونون متاحين لكافة المحاكم عند إعطائهم إخطار قصير الآجل لتقديم خدمات الترجمة عن بعد. (المرحلة الثانية)

#20 توسيع نظام التنسيق الإقليمي. يجب على النظام القضائي أن يقوم بتوسيع نظام التنسيق الإقليمي الرسمي القائم لتحسين كفاءة الجدولة الزمنية لخدمات المترجمين الفوريين المقرر حضورهم الإجراءات القضائية في المحاكم والمهام المتبادلة بين المحاكم في جميع أنحاء الولاية (انظر التوصية 30 الخاصة بشئون التنسيق للموظفين ثنائيي اللغة والمترجمين الفوريين للفعاليات التي لا تجرى بقاعة المحكمة). (المرحلة الثانية)

#21 طرق تحديد جدول المواعيد والتنسيق مع المترجمين الفوريين في المحاكم. يجب أن تستمر المحاكم في تطوير طرق لاستخدام المترجمين الفوريين بمزيد من الكفاءة والفاعلية، ويشمل ذلك ولا يقتصر على، تنسيق جدول المواعيد. ويجب على المحاكم أن تطور هذه الأنظمة بطريقة ليس لها تأثير يثبط من قابلية رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية في الحصول على خدمات المحكمة. (المرحلة الثانية)

#24 تعيين موظفين ثنائيي اللغة. في غياب الظروف الطارئة، يجب على المحاكم أن تتجنب تكليف موظفين ثنائيي اللغة بالترجمة الفورية في الإجراءات القضائية داخل قاعة المحكمة. وإذا عينت المحكمة موظفاً، فيجب أن يستوفي هذا الموظف جميع متطلبات التأهيل المؤقت. (المرحلة الثانية)

#27 توفير أدوات إتاحة الخدمات اللغوية لموظفي المحاكم. سيكون لدى جميع الموظفين الذين يتعاملون مع الجمهور إمكانية الوصول إلى أدوات المساعدة اللغوية، مثل المواد والمصادر المترجمة ومعاجم المصطلحات متعددة اللغات وبطاقات "أنا أتحدث"، وذلك لتحديد اللغة الأم لرواد المحاكم، وإرشادهم إلى المكان المخصص للخدمات اللغوية، و/أو تزويد رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية بمنشورات أو تعليمات أو معلومات أخرى في اللغة الملائمة. (المرحلة الثانية)

#29 تطوير بروتوكولات في حال عدم توفر موظفين ثنائيي اللغة. سوف تطور المحاكم بروتوكولات أو إجراءات مكتوبة لضمان وصول رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية للخدمات اللغوية المتاحة بشكل كافٍ في حال عدم توفر موظفين ثنائيي اللغة. على سبيل المثال، من الممكن أن يكون منسق الترجمة الفورية تحت الطلب لتحديد أي من المترجمين الفوريين أو الموظفين ثنائيي اللغة متاحين وملائمين لتزويد خدمات في مكتب الموظف الإداري أو مركز المساعدة الذاتية. علاوة على ذلك، من الممكن البدء في إدخال استخدام التقنيات عن بعد، مثل الوصول الهاتفي للموظفين ثنائيي اللغة الموجودين في موقع آخر أو الترجمة عن بعد. (المرحلة الثانية)

#30 سياسات لتطوير مشاركة الموظفين ثنائيي اللغة والمترجمين الفوريين ما بين الحاكم. على المجلس القضائي أن يدرس اعتماد سياسات تشجع على مشاركة الموظفين ثنائيي اللغة والمترجمين الفوريين المسجلين والمعتمدين ما بين المحاكم، وذلك باستخدام التقنيات عن بعد لتوفير المساعدة اللغوية خارج إطار الإجراءات القضائية. (المرحلة الثانية)

#31 مشروع تجريبي للمساعدة عن بعد في شبابيك ومراكز المساعدة الذاتية. على المحاكم والمجلس القضائي النظر في إنشاء مشروع تجريبي لتطبيق استخدام خدمات الترجمة عن بعد في شبابيك ومراكز المساعدة الذاتية وإيجاد حلول مختلفة تتضمن نموذج الأجر مقابل الخدمة المُنفَذ باستخدام تقنية كلاود والمدفوع من قبل المحكمة أو تجمع مركزي/خاص بالمحاكم من المهنيين ثنائيي اللغة. (المرحلة الثانية)

#32 مشروع تجريبي للمساعدة عن بعد في ورش العمل. على المحاكم أن تدرس إنشاء مشروع تجريبي لتطبيق الحضور عن بعد، المشترك ما بين المحاكم، لورش العمل أو دورات التدريب أو "ليالي المعلومات" التي تتم بغير اللغة الإنجليزية باستخدام مجموعة من الأجهزة، من بينها الهاتف أو المؤتمرات المرئية (ويب إكس وسكايب) أو غيرها من التقنيات. (المرحلة الثانية)

#33 مؤهلات المهنيين المعينين بواسطة المحاكم. في المسائل المتعلقة برواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية، يجب على المحاكم أن تحدد إمكانية المهنيين المعينين بواسطة المحاكم - مثل أخصائيي علم النفس والوسطاء والأوصياء- على تزويد خدمات لغوية يسهل الوصول إليها قبل إصدار أوامر بإرسال أو إحالة رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية إلى هؤلاء المهنيين. وإذا لم تتوفر الإمكانية اللغوية، يجب على المحاكم أن تبذل جهوداً معقولة لتحديد أو إبرام عقود مع مزودين لديهم القدرة على تقديم هذه الإمكانيات اللغوية، إما بواسطة مهنيين ثنائيي اللغة ممن لديهم القدرة على تزويد الخدمة بلغة أخرى مباشرةً، أو من خلال مترجمين فوريين مؤهلين. (المرحلة الثانية)

#39 اللافتات في جميع أنحاء المحاكم. على الموظفين في المجلس القضائي مساعدة المحاكم عن طريق تزويد ترجمات واضحة لأكثر اللافتات الشائعة والهامة والتي من المرجح أن تستخدم في المحاكم، وتزويد إرشادات حول استخدام رموز وأشكال معروضة معروفة على المستوى العالمي لتقليل الحاجة للنصوص المكتوبة وبالتالي للترجمة. وإذا دعت الحاجة المحلية لمزيد من اللافتات، فمن الواجب أن تكون اللافتات في المحاكم باللغة الإنجليزية ومترجمة لعدد يصل إلى خمس لغات أخرى حسب احتياجات المجتمع المحلي التي يتم تقييمها بالتعاون وبالحصول على معلومات من شركاء العدالة، بمن فيهم مزودي الخدمات القانونية والمؤسسات المجتمعية وغيرها من الهيئات العاملة مع ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية. وبالحد الأدنى، يجب أن تتوفر جميع هذه المواد باللغتين الإنجليزية والأسبانية. (المرحلة الثانية)

#41 محاكم مصممة بشكل يتيح سهولة التنقل والاستخدام. يجب على المجلس القضائي، بالتعاون مع المحاكم، أن يتأكد من أن عمليات بناء المحاكم الجديدة وإعادة تصميم المحاكم القائمة ستقوم بمراعاة رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية من حيث ضمان سهولة التنقل. (المرحلة الثانية)

#42 إستراتيجيات العثور على المسار. سوف يقوم موظفو المجلس القضائي بتوفير معلومات للمحاكم المهتمة بتطوير استراتيجيات العثور على المسار على نحو أفضل واللافتات متعددة اللغات (الثابتة والمتنقلة) وغيرها من استراتيجيات التصميم التي تركز على مساعدة رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية. (المرحلة الثانية)

#49 إستراتيجيات توظيف مزودي إتاحة الخدمات اللغوية. سوف يتعاون المجلس القضائي مع مزودي الخدمات التعليمية والمؤسسات المجتمعية ومؤسسات المترجمين الفوريين لتحديد إستراتيجيات التوظيف، بالإضافة إلى دراسة أوضاع السوق، لحث الأفراد ثنائيي اللغة على السعي وراء مهنة الترجمة الفورية أو فرص التوظيف في المحاكم كموظفين ثنائيي اللغة. (المرحلة الثانية)

#51 مصادر إتاحة الخدمات اللغوية على الانترانت. يجب أن تكون المعلومات حول مصادر إتاحة الخدمات اللغوية المحلية وعلى مستوى الولاية، ومكونات التدريب والتعليم المحددة في هذه الخطة، والمعاجم واللافتات وغيرها من الأدوات المستخدمة لإتاحة الخدمات اللغوية، متوفرة بسهولة لجميع موظفي المحاكم من خلال الانترانت (شبكات الإنترنت الداخلية) الفردية التابعة للمحاكم. (المرحلتان الثانية والثالثة)

#64 الشكاوى المتعلقة بالمترجمين الفوريين في المحاكم. سوف يقوم المجلس القضائي، بالتعاون مع الأطراف المعنية، بتطوير عملية يتم من خلالها مراجعة جودة ودقة مهارات المترجم الفوري والتزامه بالمتطلبات الأخلاقية. وسوف تسمح هذه العملية باتخاذ إجراءات علاجية ملائمة إذا لزم الأمر، لضمان استيفاء المترجمين الفوريين المسجلين والمعتمدين لكافة معايير التأهيل. ويجب أن يتضمن تطوير العملية تحديد إذا كان من الواجب تعديل أو إبطال أو إبقاء اللائحة رقم 2.891 لمحاكم كاليفورنيا (الخاصة بالمراجعة الدورية لمهارات المترجمين الفوريين وسلوكياتهم المهنية). وحالما يتم إنشاء عملية المراجعة، يجب إطلاع موظفي المحكمة والمسئولين القضائيين والمحامين بوضوح على المعلومات المتعلقة بكيفية البدء فيها وتوضيح ذلك لرواد المحاكم باستخدام لغة بسيطة (مثلا: رواد المحاكم ذوو الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية وشركاء العدالة). (المرحلة الثانية)

#68 قيام فرقة العمل المختصة بالتنفيذ بتقييم الحاجة لعمل تحديثات للوائح والقوانين. لضمان التنفيذ المتواصل والفعال لخطة إتاحة الخدمات اللغوية، سوف تقوم فرقة العمل المختصة بالتنفيذ، بشكل متواصل، بتقييم الحاجة لقوانين أو لوائح جديدة أو إجراء تعديلات على اللوائح والقوانين القائمة. (المرحلتان الثانية والثالثة)

#71 تشريع لإلغاء الاستثناء المعطى لإجراءات المطالبات الصغيرة. على المجلس القضائي المبادرة في تبني اقتراح لصدور تشريع لتعديل المادة 68560.5(a) من القانون الحكومي بحيث يتم إدخال إجراءات المطالبات الصغيرة ضمن تعريف الإجراءات القضائية في المحاكم التي يجب أن يتم تزويدها بمترجمين فوريين مؤهلين. (المرحلة الثانية)

#72 تشريع للمطالبة بمترجمين فوريين معتمدين لقضايا المطالبات الصغيرة. على المجلس القضائي المبادرة في تبني اقتراح لصدور تشريع لتعديل المادة 116.550 من قانون الإجراءات المدنية الخاصة بقضايا المطالبات الصغيرة لكي تعكس ضرورة أن يكون المترجمين الفوريين في قضايا المطالبات الصغيرة، كما هو الحال في أمور أخرى، مسجلين أومعتمدين، أو مؤهلين بشكل مؤقت في حال عدم توفر المترجمين الفوريين المعتمدين. (المرحلة الثانية)

#73 تحديث النماذج المتعلقة بالمترجمين الفوريين. على المجلس القضائي تحديث نماذج المحاكم المتعلقة بالمترجمين الفوريين (INT-100-INFO, INT-110, INT-120, INT-200) حسب الحاجة بما يتسق مع هذه الخطة. (المرحلة الثانية)

#74 تقييم قانون علاقات العمل وتوظيف المترجمين الفوريين في المحاكم الابتدائية. يجب على فرقة العمل المختصة بالتنفيذ تقييم القانون الحالي، بما في ذلك دراسة أي تأثيرات سلبية لقانون علاقات العمل وتوظيف المترجمين الفوريين في المحاكم الابتدائية على إتاحة الخدمات اللغوية الملائمة. ويجب أن يشمل التقييم، على سبيل المثال لا الحصر، إذا كانت هناك حاجة لاقتراح أي تعديلات للمتطلبات والقيود الحالية على توظيف متعاقدين مستقلين بما يفوق عدد محدد من الأيام . (المرحلة الثانية)

المرحلة الثالثة: هذه التوصيات حاسمة ولكنها غير عاجلة، أو معقدة وتتطلب خطوات تأسيسية هامة ووقت وموارد ليتسنى إتمامها بحلول عام 2020. ويجب البدء بتنفيذ هذه التوصيات على الفور، حيثما أمكن، أو بعد تطبيق الخطوات التأسيسية الضرورية مباشرةً.

#10 توفير مترجمين فوريين مؤهلين لجميع الإجراءات التي تأمر بها / تديرها المحاكم. البدء بتطبيق هذه التوصية فوراً، عند توفر الموارد، على ألا يتجاوز ذلك عام 2020 في أي حال من الأحوال، حيث ستوفر المحاكم مترجمين فوريين مؤهلين في المحاكم في جميع البرامج والخدمات والفعاليات التي تأمر بها / تديرها المحاكم لجميع المتقاضين من رواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية والشهود وأصحاب المصلحة في القضية. (المراحل الأولى والثانية والثالثة)

#35 برامج تجريبية لأكشاك إتاحة الخدمات اللغوية. كبديل عن النشر التقليدي للمعلومات، على المجلس القضائي أن ينظر في إنشاء برامج تجريبية لتطبيق استخدام اكشاك لإتاحة الخدمات اللغوية في القاعات والأماكن الأخرى المخصصة للانتظار لتوفير مجموعة من المعلومات إلكترونياً، على جهاز كمبيوتر أو أجهزة لوحية/تابلت. ويجب أن تكون هذه المعلومات باللغة الإنجليزية وبلغات أخرى يصل عددها إلى خمس لغات حسب احتياجات المجتمع المحلي التي يتم تقييمها من خلال التعاون مع والحصول على معلومات من شركاء العدالة، ومن بينهم مزودي الخدمات القانونية والمؤسسات المجتمعية والهيئات الأخرى العاملة مع ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية. وبالحد الأدنى، يجب أن تتوفر جميع هذه المواد باللغتين الإنجليزية والأسبانية. (المرحلة الثالثة)

#51 مصادر إتاحة الخدمات اللغوية على الانترانت. يجب أن تكون المعلومات حول مصادر إتاحة الخدمات اللغوية المحلية وعلى مستوى الولاية، ومكونات التدريب والتعليم المحددة في هذه الخطة، والمصطلحات واللافتات وغيرها من الأدوات المستخدمة لإتاحة الخدمات اللغوية، متوفرة بسهولة لجميع موظفي المحاكم من خلال الانترانت (شبكات الإنترنت الداخلية) الفردية التابعة للمحاكم. (المرحلتان الثانية والثالثة)

#53 الشراكات من أجل نشر المعلومات. على المحاكم أن تقوم بتعزيز العلاقات القائمة وإنشاء علاقات جديدة مع المؤسسات المجتمعية، ومن بينها مزودي الخدمات الاجتماعية ومؤسسات الخدمات القانونية والهيئات الحكومية ونقابات المحامين من

الأقليات السكانية وذلك للحصول على الأراء والتعليقات بهدف تحسين خدمات المحاكم لرواد المحاكم ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية ونشر التوعية والمعلومات الخاصة بالمحاكم في جميع أنحاء المجتمع. (المرحلة الثالثة)

54# التسجيلات المرئية والسمعية متعددة اللغات لتوفير المعلومات للجمهور. لتحقيق الحد الأقصى من سهولة الوصول والفعالية، يجب استخدام التسجيلات المرئية و/أو السمعية متعددة اللغات كجزء من جهود التواصل من قبل المحاكم لتوفير معلومات وأجوبة عامة مهمة للأسئلة الشائعة. (المرحلة الثالثة)

55# التعاون مع وسائل الإعلام. على المحاكم أن تتعاون مع وسائل الإعلام المحلية وأن تقوم بالاستفادة من موارد الوسائل الإعلامية، ومن بينها وسائل الإعلام العرقية (الإثنية) التي تتواصل مع جمهورها بلغتها الخاصة، كوسيلة لنشر المعلومات في جميع أنحاء المجتمع حول إتاحة الخدمات اللغوية وعمليات المحاكم ومصادر المحاكم المتاحة. (المرحلة الثالثة)

65# الشكاوى المتعلقة بالترجمات على مستوى الولاية. سوف تقوم لجنة الترجمة (كما ورد وصفها في التوصية 36)، بالتشاور مع فرقة العمل المختصة بالتنفيذ، بتطوير عمليات التعامل مع الشكاوى المتعلقة بجودة الترجمات المعتمدة من المجلس القضائي، ومن بينها ترجمة نماذج المجلس القضائي ومركز المساعدة الذاتية التابع لمحاكم كاليفورنيا على شبكة الانترنت وغيرها من المنشورات والمعلومات الصادرة عن المجلس القضائي. (المرحلة الثالثة)

68# قيام فرقة العمل المختصة بالتنفيذ بتقييم الحاجة لعمل تحديثات للوائح والقوانين. لضمان التنفيذ المتواصل والفعال لخطة إتاحة الخدمات اللغوية، سوف تقوم فرقة العمل المختصة بالتنفيذ، بشكل متواصل، بتقييم الحاجة لقوانين أو لوائح جديدة أو إجراء تعديلات على اللوائح والقوانين القائمة. (المرحلتان الثانية والثالثة)